EP

الأمم المتحدة

UNEP/EA.5/L.15

Distr.: Limited
27 January 2022

Arabic
Original: English

جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة

جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة
لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة
الدورة الخامسة
نيروبي (مختلطة)، 22-26 شباط/فبراير 2021
و28 شباط/فبراير-2 آذار/مارس 2022*

مشروع قرار بشأن البنية التحتية المستدامة والقادرة على الصمود (ورد إلى الأمانة في 21 كانون الأول/ديسمبر 2021)**

نص مقدم من منغوليا

جهة الاتصال: ariuntuya@mne.gov.mn

إن جمعية الأمم المتحدة للبيئة،

إذ تشير إلى القرار 313/69 الذي اتخذته الجمعية العامة في 27 تموز/يوليه 2015 بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، والذي أقر بأن الاستثمار في إنشاء بنى تحتية مستدامة وقادرة على الصمود، تشمل قطاعات النقل والطاقة والمياه والصرف الصحي للجميع، شرطٌ لا غنى عنه لتحقيق العديد من الأهداف التي نصبو إلى بلوغها، وأُعرب فيه عن التزام جميع البلدان بتيسير إنشاء بنى تحتية جيدة في البلدان النامية تكون مستدامة ومتاحة للجميع وقادرة على الصمود، عن طريق تعزيز الدعم المالي والتقني،

وإذ تشير أيضاً إلى القرار 1/70 الذي اتخذته الجمعية العامة في 25 أيلول/سبتمبر 2015، المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"، الذي يسلم بالهدف 9 من أهداف التنمية المستدامة بشأن إقامة بُنى تحتية قادرة على الصمود وتحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار، وإذ تلاحظ أن تشجيع الهياكل الأساسية مبين في الأهداف والغايات الأخرى،

وإذ تشير كذلك إلى القرار 256/71 الذي اتخذته الجمعية العامة في 23 كانون الأول/ديسمبر 2016، والذي يؤيد الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث)

* وفقاً للمقررين اللذين اتخذهما مكتب جمعية الأمم المتحدة للبيئة في اجتماعه المعقود في 8 تشرين الأول/أكتوبر 2020 ومكتبا جمعية الأمم المتحدة للبيئة ولجنة الممثلين الدائمين في اجتماعهما المشترك المعقود في 1 كانون الأول/ديسمبر 2020، رُفِعت الدورة الخامسة لجمعية البيئة في 23 شباط/فبراير 2021 ومن المتوقع أن تُستأنف في اجتماع حضوري في شباط/فبراير 2022.

** هذه الوثيقة لم تُحرر رسمياً.

والمعنونة "الخطة الحضرية الجديدة"، ويبرز الالتزام الوارد في الفقرة 45 من تلك الوثيقة بإقامة اقتصادات حضرية مستدامة وشاملة للجميع، استناداً إلى الهياكل الأساسية المرنة التي تحقق الكفاءة في استخدام الموارد، وتشجيع أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة،

وإذ تشير إلى تقرير الجمعية العامة الذي أعده الأمين العام في 6 آب/أغسطس 2018، والمعنون "تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثالث للقضاء على الفقر (2018-2027)"[(1)]، والذي شدد على قدرات التنمية الشاملة والمستدامة من خلال التحول الهيكلي لتوليد الوظائف والقضاء على الفقر،

وإذ تشير أيضاً إلى قرارها 5/4 بشأن الهياكل الأساسية المستدامة، الذي يشجع الدول الأعضاء على وضع وتعزيز نُهج استراتيجية وطنية وإقليمية على مستوى النظم لتخطيط البنى التحتية، ويعزز الحلول القائمة على الطبيعة، ويشجع برنامج الأمم المتحدة للبيئة على دعم البلدان في بناء القدرات التقنية والمؤسسية لتطوير البنى التحتية، بالإضافة إلى إعداد تقرير بشأن أفضل الممارسات المتعلقة بالبنى التحتية المستدامة، بالاعتماد على مجموعة واسعة من الإرشادات المعيارية القائمة، ويحدد الفجوات في المعارف القائمة،

وإذ تشدد على أن قرارها 5/4 يتضمن عناصر مهمة غير مُدرجة في هذا القرار،

وإذ تشير إلى تقرير الجمعية العامة الذي أعده الأمين العام في 28 تموز/يوليه 2020، والمعنون "النظام المالي الدولي والتنمية"[(2)]، الذي أقر بنقص السيولة الناجم عن جائحة كوفيد-19، وشدد على ضرورة تكييف استراتيجيات الاستثمار في ضوء التحديات والفرص الجديدة والناشئة وتهيئة حيز مالي للاستثمارات في أهداف التنمية المستدامة من أجل تعزيز الانتعاش المستدام،

وإذ تشير أيضاً إلى القرار 1/75 الذي اتخذته الجمعية العامة في 21 أيلول/سبتمبر 2020، والمعنون "إعلان بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة"، والذي أكد على أن جائحة كوفيد-19 تتيح فرصة تاريخية للبلدان من أجل إعادة البناء بشكل أفضل وأكثر مراعاة للبيئة، وشدد على الحاجة إلى التعاون الدولي من أجل ضمان انتعاش أكثر شمولاً واستدامة،

وإذ تشير كذلك إلى العرض العام المُحدث والشامل لاستجابة منظومة الأمم المتحدة لجائحة كوفيد-19، والمعنون "استجابة الأمم المتحدة الشاملة لجائحة كوفيد-19: إنقاذ الأرواح، وحماية المجتمعات، والتعافي بشكل أفضل"، والذي شدد على الحاجة إلى وظائف وبنى تحتية تراعي البيئة،

وإذ تشير إلى المجموعة 3-1 من استراتيجية برنامج الأمم المتحدة للبيئة لإعادة البناء بشكل أفضل، والمعنونة "تخضير الحوافز النقدية والحزم المالية لتسريع وتيرة الاستهلاك والإنتاج المستدامين وتحقيق أهداف التنمية المستدامة"، والتي تركز على "دعم الحكومات لإعادة بناء الجيل القادم من البنى التحتية الاجتماعية والإيكولوجية[(3)] والإنتاجية"،

وإذ تقدّر تركيز الدورة الخامسة لاجتماع الأمم المتحدة للبيئة على "تعزيز الإجراءات من أجل الطبيعة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة"،

وإذ تقدّر أيضاً الاستراتيجية المتوسطة الأجل الأوسع نطاقاً لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرامجه الفرعية المواضيعية الثلاثة بشأن "العمل المناخي"، و"العمل المتعلق بالطبيعة" و"العمل المتعلق بالمواد الكيميائية والتلوث"،

(1) A/73/298.

(2) A/75/268.

(3) يُشار إليها هنا على أنها "البنية التحتية الطبيعية"، على النحو المعرف في مبادئ الممارسات الجيدة الدولية للبنى التحتية المستدامة.

وإذ تسلم بأن البنية التحتية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة من خلال التأثير بشكل مباشر أو غير مباشر على 92 في المائة من مقاصد أهداف التنمية المستدامة البالغ عددها 169 مقصداً[4]، وهي أساسية للعديد من خطط الحكومات للانتعاش الاقتصادي لجائحة كوفيد-19 كوسيلة لتوليد فرص عمل، وتعزيز الإنتاجية، ومعالجة التفاوتات، وبناء القدرة على الصمود في وجه الأزمات المستقبلية،

وإذ تسلم أيضاً بأن الانتعاش الاقتصادي الأخضر[5] لن يتحقق إلا إذا استُثمر في البنى التحتية المستدامة والقادرة على الصمود، بما يكفل وظائف ودخول "خضراء ولائقة"؛ والبنى التحتية الطبيعية والاجتماعية وكذلك البنية التحتية الاقتصادية (دمج البنى التحتية والحلول الرقمية عند الاقتضاء)؛ والاستهلاك والإنتاج المستدامين من خلال الدائرية؛ والتمويل والاستثمار المسؤولين من أجل استقرار المناخ وسلامة النظم الإيكولوجية؛ والنتائج الشمولية اجتماعياً،

وإذ تشير كذلك إلى القرار 202/75 الذي اتخذته الجمعية العامة في 21 كانون الأول/ديسمبر 2020، والمعنون "تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية المستدامة"، والذي يلقي الضوء على أهمية البنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في توفير سبل الوصول إلى الخدمات الأساسية،

وإذ تلاحظ أن في عام 2020، تبين أن الأغلبية العظمى من إنفاق الحكومات على التعافي من جائحة كوفيد-19 كان "مراعياً للبيئة عند حده الأدنى"[6]،

وإذ تسلم بأنه يتعين وضع نُهج متكاملة على مستوى النظم لمعالجة مواطن الضعف الشاملة في الكوكب، مع مراعاة الروابط المعقدة بين مختلف نظم البنية التحتية، والقطاعات، والمراحل، وهياكل الحوكمة وجوانب الاستدامة، ومنع الآثار السلبية الهائلة فيما يتعلق بالطبيعة والمناخ والتلوث، والتي تُترجم في المقابل إلى خسائر اقتصادية واجتماعية،

وإذ تقر بأن الحلول القائمة على الطبيعة، بما في ذلك البنى التحتية الطبيعية (على سبيل المثال جودة الهواء، وعزل الكربون، والتبريد الطبيعي، وترشيح المياه، والحماية من الفيضانات، وتثبيت الأرض) توفر بدائل قادرة على الصمود وفعالة من حيث التكلفة أو مكملات للبنى التحتية المبنية في سياق القدرة المالية المقيّدة، وينبغي أن تُمنح لها الأولوية لاستعادة واستدامة النظم الإيكولوجية والمجتمعات الصحية كجزء من الانتعاش الأخضر،

وإذ تدرك أن أزمة المناخ تتطلب توجيه الاستثمارات إلى البنى التحتية المنخفضة الكربون والقادرة على الصمود من أجل تلبية احتياجات الانتعاش الاقتصادي وضمان تقديم الخدمات الأساسية في المستقبل،

وإذ تدرك أيضاً أن جائحة كوفيد-19 قد طغت على نظم الرعاية الصحية وألقت الضوء على أهمية البنى التحتية الصحية الشاملة، بما في ذلك الإدارة السليمة بيئياً للنفايات الطبية، وأنه يتعين تخضير الاستثمارات في البنى التحتية الصحية من أجل تحسين قدرة المجتمعات على الصمود في وجه الأزمات المترابطة، وتخفيف الآثار الضارة للمواد الكيميائية والنفايات على البيئة والبشر على حد سواء،

وإذ تشدد على أن سد فجوة الاستثمارات في البنى التحتية ومنح الأولوية للبنى التحتية يتطلبان ضخ استثمارات ضخمة وموجهة من القطاعين العام والخاص،

---

(4) Thacker, S., Adshead, D., Morgan, G., Crosskey, S., Bajpai, A., Ceppi, P. et al. (2018). Infrastructure: underpinning sustainable development. Copenhagen, Denmark: UNOPS. https://content.unops.

(5) يُشار إليه هنا على أنه "الانتعاش الأخضر".

(6) United Nations Environment Programme. (2021). Are We Building Back Better? Evidence from 2020 and Pathways for Inclusive Green Recovery Spending. https://www.unep.org/resources/publication/are-we-buildingback-better-evidence-2020-and-pathways-inclusive-green.

وإذ تلاحظ أن المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف وغيرها من المؤسسات المالية العامة والخاصة يمكنها نشر الأدوات المالية للبنى التحتية المستدامة والقادرة على الصمود، والمشاركة في تمويل المشاريع الفردية المستندة إلى مبادئ الممارسات الجيدة الدولية للبنى التحتية المستدامة[7] (المبادئ)،

وإذ تسلم بأنه سيكون من الضروري وضع مجموعة من المؤشرات وإطار للقياس من أجل رصد التقدم المحرز بشأن استدامة البنى التحتية على المستوى الكلي، وأن هذه الأُطر والآليات ستتطلب تبادل المعارف والمساعدة التقنية ودعم القدرات،

1- *تشجع* الدول الأعضاء على مواءمة التخطيط والاستثمارات المتعلقة بالبنية التحتية مع أهداف التنمية المستدامة واتفاق باريس من أجل النهوض بالانتعاش الأخضر من أزمة جائحة كوفيد-19.

2- *تشجع* الدول الأعضاء والجهات الأخرى صاحبة المصلحة على القيام بما يلي:

(أ) التنفيذ الكامل لـ "مبادئ الممارسات الجيدة الدولية للبنية التحتية المستدامة" العشرة وإدراجها في الأطر السياساتية والقانونية الوطنية؛

(ب) إنفاذ المبادئ من خلال استخدام وتطوير أدوات البنية التحتية المستدامة المتاحة[8]؛

(ج) المشاركة في إعداد منتجات معرفية والمشاركة في آليات التبادل لتقاسم أفضل الممارسات والدروس المستفادة؛

(د) التعاون على الصعيد الدولي لإنشاء أطر وآليات مشتركة لتمويل ورصد البنى التحتية المستدامة؛

(هـ) النظر في دور البنى التحتية الرقمية في تمكين أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة وتحسين استدامة وكفاءة نظم البنى التحتية الأخرى كجزء من النُهج المتكاملة.

3- *تشجع* الدول الأعضاء على القيام بما يلي:

(أ) النهوض بالنُهج المتكاملة على مستوى النظم لتخطيط البنى التحتية وتنفيذها؛

(ب) إشراك المؤسسات دون الوطنية لاعتماد المبادئ عند الاقتضاء، في خطط ومشاريع البنى التحتية المحلية التي تركز على الانتعاش؛

(ج) منح الأولوية للاستثمارات في البنى التحتية الطبيعية، كفئة أصول لتقديم الخدمات الأساسية، وتوليد فرص عمل، وتسريع وتيرة التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

(د) تعزيز الاستثمارات في البنى التحتية الصحية المستدامة من أجل تحسين القدرة على الصمود والكفاءة في استخدام الموارد، إلى جانب الإدارة السليمة بيئياً للنفايات الطبية؛

4- *تطلب إلى* المديرة التنفيذية دعم الدول الأعضاء من خلال ما يلي:

(أ) تطوير المعارف وتقديم المساعدة التقنية ودعم القدرات، في حدود الموارد المتاحة، لتخطيط وضخ استثمارات مستدامة في البنية التحتية من شأنها أن تدفع الانتعاش الأخضر؛

(ب) العمل مع الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة (على سبيل المثال من خلال الشراكة من أجل اقتصاد أخضر) والشركاء الدوليين الآخرين لإنشاء منصة أو آلية لدعم تبادل الخبرات، والتعلم فيما بين الأقران، والمساعدة التقنية، وبناء القدرات، والتدريب بشأن البنية التحتية المستدامة على المدى الطويل؛

(7) برنامج الأمم المتحدة للبيئة. (2021). مبادئ الممارسات الجيدة الدولية للبنية التحتية المستدامة. https://wedocs.unep.org/bitstream/handle/20.500.11822/34853/GPSI.pdf (يُشار إليها هنا على أنها "المبادئ").

(8) يمثل "متصفح أداة البنية التحتية المستدامة" قاعدة بيانات للأدوات لدعم هذه الجهود.

(ج) الاضطلاع بدور ريادي في وضع أطر وآليات لتمويل ورصد البنى التحتية المستدامة، بالتعاون مع المؤسسات المالية العامة والخاصة والكيانات الدولية الأخرى؛

(د) تيسير مشاركة القطاع الخاص في تخطيط وتطوير بنى تحتية مستدامة وقادرة على الصمود من خلال إشراك شركات الأعمال، والممارسين، والمستثمرين، وأصحاب المصلحة الآخرين في القطاع الخاص؛

(هـ) تيسير تعاون اللجان الإقليمية المشتركة بين الوزارات، التي تتألف من وزارات البيئة والمالية في الدول الأعضاء أو الوزارات الأكثر صلة بالبنية التحتية، فيما يتعلق بأحكام هذا القرار؛

(و) مطالبة الفريق الدولي المعني بالموارد بتعزيز الجهود الرامية إلى ربط العلوم بالسياسات فيما يتعلق بالبنية التحتية المستدامة، بغية تقديم مشورة الخبراء ذات الصلة بالسياسات بشأن هذا الموضوع؛

(ز) دعم تنفيذ المبادئ بترجمتها من أجل تطبيقها على نظم فرعية محددة للبنية التحتية والقطاع الخاص ومجموعات أصحاب المصلحة الآخرين؛

(ح) مواصلة جمع وتبادل أفضل الممارسات والأدوات والخبرات لتحسين استدامة نظم البنية التحتية، وتقديم هذه المعلومات في تقرير إلى جمعية البيئة في دورتها السادسة.